من حديث النفس ارتفع ما قبله بالاولى وهذه الثلاثة
لم تكتب في الحسنات لم تكتب لانها اجزاء العقد
واما الهم فقد بين في الحديث الصحيح ان الهم بالحسنة
تكتب حسنة والهم بالسيئة لا تكتب سيئة ويلتظر فان
تركها لله كتب حسنة وان فعلها كتبت سيئة واحدة
والاصح في معناه انه يكتب عليه العمل وحده ولو
بعجز قوله واحدة وان الهم مرفوع • واما العزم
فالمحققون على انه مواخذ به ومنهم من جعله من الهم
المرفوع وفي البزازية من كتاب الكراهية هم بمعصية
لا يأثم ان لم يصمم عزمه عليه وان عزم يأثم اثم العزم
لا اثم العمل بالجوارح الا ان يكون اتوا بعض مجرد العزم
كالكفر انتهى العاشر في شروط النية الاول
الاسلام ولذا لم يصح العبادات من كافر صرحوا به
في باب التيمم عند قول الكنز وغيره فلغى تيمم كافر
لا وضوءه لان النية شرط التيمم دون الوضوء فيصح
وضوءه وغسله فاذا اصلى بعد هما صلى بهما لكن قالوا
اذا انقطع دم الكتابية لاقل من عشرة حل وطيها
بمجرد الانقطاع ولا يتوقف على الغسل لانها ليست
من اهل او ان صح منها ولصحة طهارة الكافر قبل اسلامه
فرع • قال في الملتقط قال ابو حنيفة اعلم النصر
العقد والحديث والقرآن لعله يهتدي ولا يسع الضحى

في ايجابه النية بل لابد من التلفظ بما دل على
صرحوا به في باب الايمان كاف ومنها الوقت ولو فاسدة
لابد من التلفظ الدال عليه • واما وقت شروعه في
الصلاة والاحرام على الذكر ولا يكفي النية فلا بد من التلفظ
للشروع ومنها الطلاق والعتاق فلا يقعان بالنية
بل لابد من التلفظ الا في مسئلة في فتاوى قاضيخان
وجل له امرأتان عمرة وزينب فقال يا زينب فاجابته
عمرة فقال انت طالق ثلاثا وقع الطلاق على التي اجابت
ان كانت امرأته وان لم تكن امرأته بطل لانه اخرج الجواب
جوابا للكلام التي اجابت وان قال نويت زينب
طلقت زينب انتهى فقد وقع الطلاق على زينب بمجرد
النية واما حديث النفس لا يواخذ به ما لم يتكلم به
او يعمل به كما في حديث مسلم • وحاصل ما قالوه انه
يقع في النفس من قصد المعصية على حسب مراتبها الاربع
وهو ما يلقى فيها ثم تجريانه فيها وهو الخاطر ثم حديث النفس
وهو ما يقع من التردد هل يفعل او لا ثم الهم وهو ترجيح
قصد الفعل ثم العزم وهو قوة ذلك القصد ولا
والجزم به قالوا جنس لا يواخذ به اجماعا لانه ليس من
فعله وانما هو شيء ورد عليه لا قدرة له ولا وقع
والخاطر الذي مدته كان قادرا على دفعه بصرف
الهاجس اول وروده ولكنه هو وما بعده من

مطلب خواطر